الصدمات الجيوسياسية والخروج من اللعبة الصفرية في المالية العامة.

د. مظهر محمد صالح

29 اذار 2026

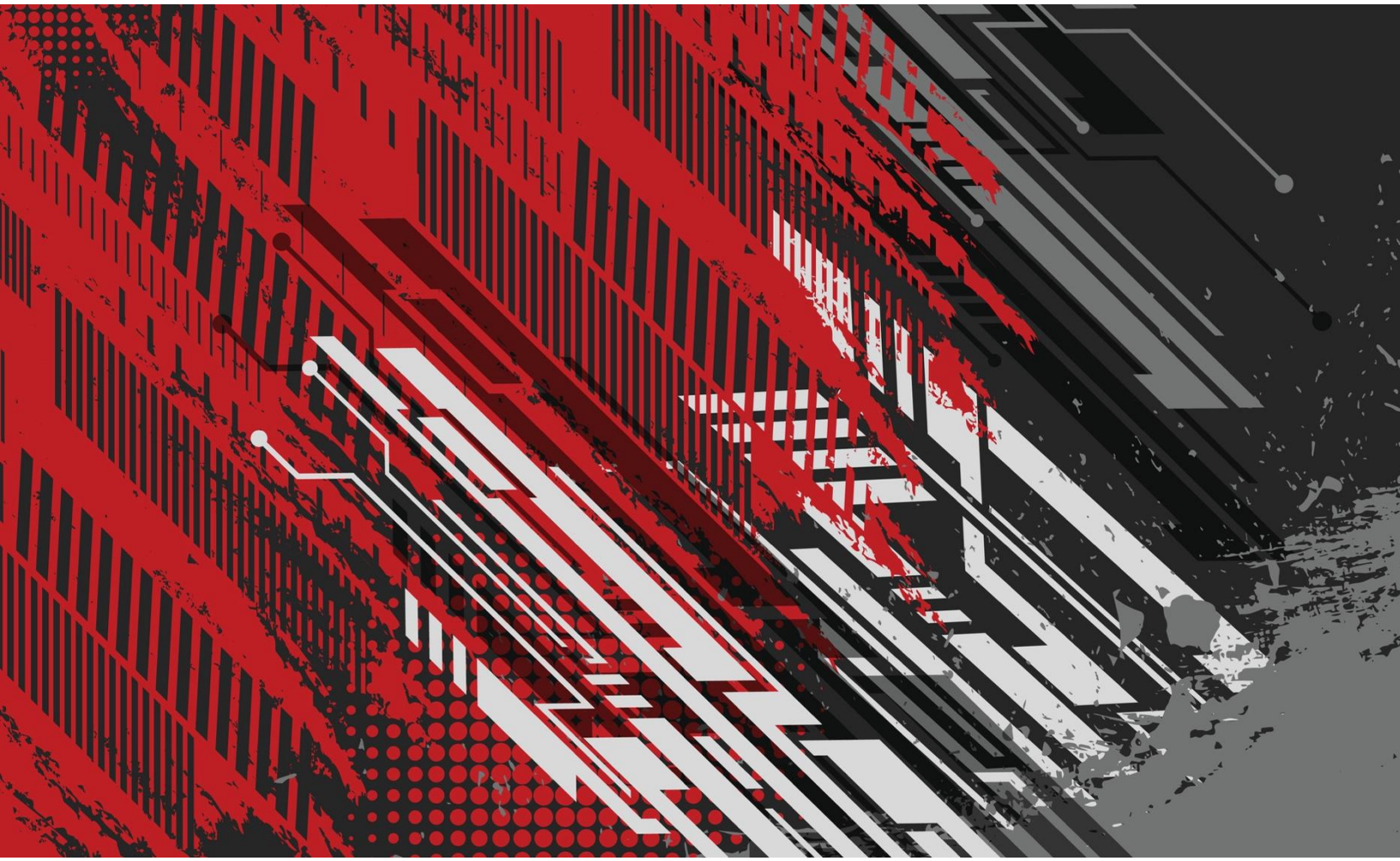

حقوق النشر محفوظة © 2026 | iraqieconomists.net | info@iraqieconoists.net | الهاتف: ٠٠٩٦٤٧٨٦٦٢٩٦٦٠٠+ | منذ عام ٢٠٠٩

الصدمات الجيوسياسية والخروج من اللعبة الصفرية في المالية العامة.

الإطار التمهيدي:(تحديات الاستدامة المالية وآليات الاستجابة).

تُظهر التجارب الاقتصادية في الدول الريعية أن الاستدامة المالية لا ترتبط بكفاءة إدارة الموارد العامة فحسب، بل تتأثر بدرجة كبيرة بطبيعة البيئة الجيوسياسية التي تعمل ضمنها تلك الاقتصادات. وفي حالة العراق، تتقاطع بنية الاقتصاد الريعي المعتمد على النفط مع موقع جغرافي شديد الحساسية في قلب أحد أهم أحزمة الطاقة في العالم.

وبناءً على ذلك، فإن أي اضطراب جيوسياسي في منطقة الخليج العربي أو في الممرات البحرية الاستراتيجية، وفي مقدمتها مضيق هرمز، يمكن أن ينعكس مباشرة على تدفقات الإيرادات النفطية التي تشكل الركيزة الأساسية لتمويل الموازنة العامة.

وفي ظل هذا الترابط الوثيق بين الجغرافيا السياسية والمالية العامة، تبرز أهمية تحليل قدرة الدولة على إدارة التزاماتها التشغيلية الكبرى، وفي مقدمتها الرواتب والأجور والمعاشات التقاعدية وشبكات الحماية الاجتماعية، ضمن بيئة اقتصادية تتسم بارتفاع مستويات عدم اليقين وتقلبات أسواق الطاقة العالمية.

ومن هذا المنطلق، تسعى هذه الورقة إلى بحث حدود المرونة المالية المتاحة أمام الاقتصاد العراقي وطبيعة الحيز المالي (Fiscal Space)، إضافة إلى تحليل آليات الاستجابة الممكنة للحفاظ على الاستقرار المالي والاجتماعي في مواجهة الصدمات الجيوسياسية الراهنة.

فقدرات المالية العامة على مواجهة التحديات التشغيلية المتزايدة تظل مرتبطة بدرجة كبيرة بالاعتماد على الإيرادات النفطية، ولا سيما عند حدوث الصدمات الخارجية (External Shocks) التي تؤثر في أسواق الطاقة العالمية وتنعكس مباشرة على قدرة الدولة في إدارة التزاماتها في الانفاق العام.

حيث تشير التقديرات إلى أن فقرة الرواتب والاجور والمعاشات وتخصيصات الرعاية الاجتماعية تمثل الحصة الأكبر من الإنفاق العام التشغيلي، وتستفيد منها شريحة واسعة من السكان تقدر بنحو 9 ملايين مستلم للدخل الحكومي، وهو ما يوفر تغطية معيشية مباشرة و غير مباشرة لما يقرب من 40 مليون مواطن وعلى وفق فرضية الإعالة الأسرية (راتب واحد لكل أسرة).

الصدمتان المؤثرتان في الإدارة النفطية:

(حرب الممرات الاستراتيجية)

تشهد الإدارة النفطية في مجالات الاستثمار والإنتاج والتسويق في دول غرب آسيا، ولا سيما في منطقة الخليج، تأثير صدمتين رئيسيتين ناجمتين عن التحولات الجيوسياسية في حزام إنتاج الطاقة الأحفورية.

الصدمة الأولى: ارتفاع الأسعار

تتمثل الصدمة الأولى وهي في ارتفاع أسعار النفط العالمية إلى مستويات تجاوزت 100 دولار للبرميل، وهو تطور إيجابي نسبياً من حيث تعظيم الإيرادات النفطية وتعزيز القدرات المالية للدول المنتجة خارج الجغرافيا السياسية .

الصدمة الثانية: القيود الجيوسياسية ذات المخاطر العالية

أما هذه الصدمة، فهي ذات طابع سلبي، إذ ترتبط بتعاظم القيود اللوجستية والجيوسياسية التي تؤثر في قدرة الدول المنتجة على تسويق نفوطها بالكميات الإنتاجية المتاحة، ولا سيما المخاطر المرتبطة بمرور الصادرات النفطية عبر مضيق هرمز، الذي يعد أحد أهم الممرات الاستراتيجية لتجارة الطاقة في العالم، حيث يمر عبره نحو 20% من تجارة الطاقة العالمية، و 11% من التجارة العالمية.

طبيعة اللعبة الصفرية في اقتصاد الطاقة:

وفي هذا السياق يبرز تساؤل جوهري حول مدى تأثر الدول المصدرة للنفط، ومنها العراق، بما يمكن وصفه باللعبة الصفرية في سوق النفط العالمية (Oil Market Zero-Sum Game).

اذ فيمكن تقسيم الدول المنتجة للنفط في ظل هذه الظروف إلى جناحين رئيسيين:

الجناح الأول:

الدول القادرة على الاستفادة من اضطرابات السوق بفضل امتلاكها منافذ تصدير بديلة لا تعتمد على المرور عبر مضيق هرمز، الأمر الذي يمنحها مرونة أكبر في التسويق والاستفادة من ارتفاع الأسعار.

الجناح الثاني:

الدول التي ترتبط صادراتها النفطية ارتباطاً مباشراً بالممرات البحرية الحساسة، ما يجعلها أكثر عرضة للمخاطر الجيوسياسية والتقلبات الناجمة عن التوترات العسكرية في المنطقة.

وفي هذا الإطار يواجه العراق ما يمكن وصفه بـ شبه اللعبة الصفرية (Semi-Zero Sum Game)نتيجة محدودية منافذ التصدير البديلة في الأجل القصير، سواء عبر الجغرافيا البرية أو عبر بعض النوافذ الجزئية للتسويق عبر دول الجوار.

العوامل الداعمة لمرونة المالية العامة في ظل الازمة الراهنة:

مع ذلك، فإن استمرار الطلب العالمي على النفط العراقي، ولا سيما من قبل الصين والهند، يوفر دعامة مهمة لاستقرار الإيرادات العامة، إذ تستورد هاتان الدولتان ما يقارب مليوني برميل يومياً من النفط العراقي، أي ما يعادل نحو ثلثي الصادرات النفطية.

كما تؤدي السياسة النقدية دوراً داعماً للمالية العامة من خلال مستويات الاحتياطيات الأجنبية التي يتمتع بها البنك المركزي، والتي تشكل خط دفاع مهماً في مواجهة حالات عدم اليقين الجيوسياسي وتقلبات الأسواق العالمية.

طبيعة التحدي المالي في ظل الاعتماد النفطي:

تقليدياً، تشكل النفقات العامة في العراق ما يقارب 50% من الناتج المحلي الإجمالي، في حين تعتمد الإيرادات العامة بنسبة تقارب 90% على الإيرادات النفطية. ويؤدي هذا الهيكل المالي إلى زيادة حساسية الاقتصاد الوطني تجاه تقلبات أسعار النفط ودورات الاصول النفطية في اسواق الطاقة تحت شتى الظروف.

كما أن هيمنة الإنفاق التشغيلي على الموازنة العامة تقلل من مرونة السياسة المالية وتحد من قدرة الحكومة على إعادة تخصيص الموارد عند حدوث الصدمات الاقتصادية أو الجيوسياسية.

متطلبات إدارة الاستقرار المالي:

تتطلب إدارة المرحلة الراهنة اعتماد حزمة متكاملة من السياسات الاقتصادية، من أبرزها:

- ترشيد النفقات العامة وضبط نمو الإنفاق التشغيلي ضمن مايسمى بالتعزيز المالي Fiscal Consolidation
- تعظيم الإيرادات غير النفطية عبر تطوير النظام الضريبي والكمركي.
- تعزيز التنسيق بين السياسة المالية والسياسة النقدية لضمان استقرار السيولة في الاقتصاد.
- تطوير البنية التحتية لقطاع النفط وتوسيع منافذ التصدير.

الدور التشريعي في إدارة الأزمات:

يؤدي الإطار التشريعي دوراً محورياً في تمكين الحكومة من إدارة الموارد المالية في حالات الأزمات الاقتصادية. وفي حال تعذر إقرار قانون الموازنة العامة في أوقاته المحددة، قد يصبح من الضروري اللجوء إلى أدوات تشريعية بديلة تسمح باستمرار الإنفاق الحكومي، مثل إصدار قوانين طارئة تضمن تمويل الالتزامات الأساسية للدولة والحفاظ على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي عند الحاجة الى رافعة الاقتراض المالي .

الاستنتاج التحليلي:

يتضح مما تقدم أن التحدي الحقيقي الذي تواجهه المالية العامة في العراق لا يكمن فقط في تقلبات أسعار النفط أو المخاطر الجيوسياسية التي قد تعيق تدفق صادراته، بل في طبيعة البنية المالية نفسها التي تعتمد بدرجة كبيرة على مورد ريعي واحد لتمويل التزامات تشغيلية واسعة النطاق.

فكلما ارتفعت درجة تركّز الإيرادات العامة في مورد واحد، ازدادت حساسية الاستقرار المالي للصدمات الخارجية، سواء كانت اقتصادية أو جيوسياسية.

الخروج من فخ اللعبة الصفرية:

إن مغادرة منطقة اللعبة الصفرية في اقتصاد الطاقة يتطلب تحويل الأصول النفطية من مورد ريعي إلى أصل رأسمالي منتج يساهم في تمويل عملية التحول الاقتصادي والتنمية المستدامة.

ويتحقق ذلك من خلال:

-تنويع مصادر الدخل الوطني .

-و تطوير القطاعات غير النفطية و تعزيز الاستثمار في البنية التحتية والإنتاج الحقيقي.

-و توسيع التعاون الاقتصادي الدولي القائم على المصالح المشتركة في الموارد والأسواق والممرات الاستراتيجية.

الخلاصة:

إن استدامة المالية العامة في العراق لا تتحدد فقط بارتفاع أسعار النفط أو بزيادة صادراته، بل تعتمد بصورة أعمق على بناء منظومة اقتصادية ومالية أكثر تنوعاً ومرونة، قادرة على تحويل التقلبات الجيوسياسية من مصدر للتهديد إلى فرصة لتعزيز الاستقرار الاقتصادي على المدى الطويل.

وذلك عبر الالتزام ببرامج التنمية الوطنية طويلة الأمد، مثل خطة التنمية للفترة 2024–2028،و رؤية العراق 2050، بوصفها إطاراً مؤسسياً استراتيجياً لاقتصاد وطني أكثر استقراراً وتنوعا واستدامة.

الجيوسياسية من مصدر للتهديد إلى فرصة لتعزيز الاستقرار الاقتصادي على المدى الطويل.

وذلك عبر الالتزام ببرامج التنمية الوطنية طويلة الأمد، مثل خطة التنمية للفترة 2024–2028، و رؤية العراق 2050، بوصفها إطاراً مؤسسياً استراتيجياً لاقتصاد وطني أكثر استقراراً وتنوعا واستدامة.

عن الكاتب: الدكتور مظهر محمد صالح: باحث اقتصادي و اكاديمي. مستشار رئيس مجلس الوزراء العراقي.

عن الشبكة:

تهدف شبكة الاقتصاديين العراقيين الى التأسيس لمرجعية اقتصادية في العراق تعمل على اعطاء الاولوية للاقتصاد قبل السياسة وتنشر الثقافة الاقتصادية بين افراد الطبقة السياسية خاصة وأفراد المجتمع العراقي عامةً متبنّية خطابا اقتصاديا علميا وساعية الى موقعاً مؤثراً في الرأي العام والمجتمع العراقي يمكنها من إيصال كلمتها الى صاحب القرار السياسي والتأثير على قرارات السياسة الاقتصادية.

ملاحظة:

-لا تعبر الآراء الواردة في الإصدار بالضرورة عن آراء أو اتجاهات تتباها الشبكة، وانما تعبر عن رأي كاتبها.

iraqieconomists.net
info@iraqieconomists.net
WhatsApp +964 786 629 6600